

البيان مقدم من دولة ليبيا	
البيان	
تود دولة ليبيا أن تعرب نيابة عن المجموعة الأفريقية عن مساهمة في الموضوع. عملاً بالقرار 10/2015 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن جولة عام 2020 لبرنامج تعداد السكان والمساكن في العالم ، التزمت الدول الأفريقية الأعضاء بإجراء تعداد واحد على الأقل خلال جولة التعدادات لعام 2020. وهكذا ، في الدورة الأولى المشتركة للجنة المديرين العامين للمكاتب الوطنية للإحصاء واللجنة الإحصائية لأفريقيا ، التي عقدت في تونس في ديسمبر 2014 ، تقرر أن تركز الندوة الأفريقية حول التنمية الإحصائية على زيادة الوعي بين جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 54 دولة بخصوص جولة 2020 لتعدادات السكان والمساكن ، والتي تغطي الفترة 2015-2024. ولتفعيل هذا الالتزام ، قررت لجنة المديرين العامين ، في دورتها التاسعة ، المعقودة في ليبرفيل يومي 29 و 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2015 ، إنشاء لجنة تنسيق التعداد في أفريقيا لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بشأن المساعدة التقنية للتعداد. كذلك في الاجتماع السابع للجنة الإحصائية لأفريقيا الذي عقد في أكتوبر 2020 ، دعا جميع الدول الأفريقية الأعضاء إلى تجديد التزامها بإجراء تعدادات السكان والمساكن خلال جولة 2020 من هذه التعدادات. يلتزم الأعضاء بالمجموعة الأفريقية بالانتقال من الأنظمة اليدوية إلى الأنظمة الرقمية التي تستخدم أساليب أفضل وتقنيات جديدة ، مما سيزيد من موثوقية الإحصاءات وإمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب ويخفف من الآثار السلبية للنزاعات في أفريقيا حتى تتمكن البلدان من إجراء تعداداتها أثناء دورة 2020. الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مستعدة لاستخدام أساليب التعداد الجديدة لجولة 2030 القادمة ، بما في ذلك التعدادات عبر الإنترنت والتعدادات القائمة على السجلات والإلكترونية والهجينة. ستتطلب مثل هذه الأساليب تخطيطاً مكثفاً ووضع الأساس في وقت مبكر. مجموعة أفريقيا: • تؤيد إنشاء سجلات إحصائية وطنية للسكان استناداً إلى سجلات التعداد لأغراض إحصائية حصراً وضمن الإطار التشريعي ، وعدم السماح باستخدامها لأية أغراض أخرى. • تطلب من شعبة الإحصاء الاستمرار في مراقبة إجراء تعدادات السكان والمساكن في جميع أنحاء العالم وتقديم تقرير إلى اللجنة. • تحيط علماً بالتنفيذ المنخفض لبرنامج تعداد السكان والمساكن العالمي لعام 2020 في أفريقيا ، ويشجع جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالقرار 10/2015 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.	
14 February 2022	تم تقديمه بتاريخ